في ملحق رزمة العلوم الاجتماعية وبالتحديد في موضوعة البيئة ترد عبارة كهذه:"ولعدم إدراك السلطات الإسرائيلية لموضوع التلوث ولآثاره السلبية على الشعبين لم تقم بإنشاء دائرة لشؤون البيئة آنذاك إلا في عام ٩٢ وذلك بعد توجيه اللوم لها من خلال وفدنا المفاوض في هذا المجال." فكاتب مثل هذه العبارة إما غبي وساذج ولا يمتلك أي أداة منطق أو تحليل ليعرف أن تدمير المناطق المحتلة بيئيا كان مخطط مدروس تمهيدا لاستيطانها أو تنفيذا لمخطط الترانسفير " ترحيل الفلسطينيين إلى الدول العربية"، وإما انه يعرف ويريد أن تبدو إسرائيل بقدر من البراءة والسذاجة ليثير عاطفة القبول.

● فيتم أيضا نقاش موضوع البيئة بطريقة لا علمية ولا تتطرق للحقائق المكرسة بفعل الاحتلال والاستيطان وإجراءاته لتدمير البيئة في المناطق المحتلة، فمثلاً لا تأتي الرزمة على ذكر ملايين أشجار الزيتون التي تم اقتلاعها تمهيداً للاستيلاء على الأراضي ولا تذكر أي شيء عن السياسة الإسرائيلية القاضية بعدم تحريش الجبال في المناطق المحتلة لأسباب ايكولوجية وسياسية. ولا يتم ذكر سياسات ضرب البنية الزراعية الفلسطينية وتجفيف الآبار الجوفية، وعدم السماح بحفر آبار جديدة إلا وفق شروط الاحتلال، إنما فقط تشير الرزمة بخجل ونوع من التواطؤ "أن إسرائيل لم تكن مدركة ..." والسؤال الذي يجب أن يتم طرحه هو لماذا تستخدم الرزمة مثل هذه الصياغات الهروبية التي لا توصف واقع الحال ومسببات الظواهر، الإجابة هي واضحة بالنسبة للقائمين على صياغة الرزمة وهي "تفي التحريض" على حين أنه مجرد سرد التاريخ بأمانة وعلمية توثيقية سيبدو أكثر أهمية من أي تحريض تظليلي.

وفيما يتعلق بمشكلة المياه في فلسطين تتعامل الرزمة بنفس الطريقة التميعية، التعتيمية ولعل الأسوأ من ذلك أنه تتبنى ذات الخطاب الاستعماري مبتدئة بتعبير "مشكلة العالم الثالث ..." ص ٥٥ من الرزمة. وتصحيحاً لجملة من الأخطاء نقول ما يلي:

أولاً: لا يوجد عالم ثالث إلا بالوعي الاستعماري وهذا التصنيف جزء من المنظومة الثقافية التي استخدمها الاستعمار لتبرير سيطرته وسلبه ونهبه لأجزاء شاسعة من العالم باعتباره أن سكانها "متخلفين" عن الركب الحضاري ويجب" الآخذ بيدهم".

ثانياً: إذا افترضنا وجود تقسيم حقيقي للعالم إلى عوالم أولى وثانية وثالثة من حيث المقارنة بين البنى الفوقية والتحتية ومقدار التطور التكنولوجي والتقدم الصناعي فعلينا أن نرجع الأمور إلى نصابها حيث أن التخلف الملتصق بهذه المجتمعات إنما ناجم عن حقيقة الاستعمار ودوره في استلابها واحتجاز تطورها بالطرق المختلفة كالاحتلال العسكري وفيما بعد إنشاء أدوات حكم محلية تخدم الدور الاستعماري دون استثارة لمشاعر المقاومة ضد الأجنبي، هذا بالإضافة إلى أن هذا الحال من التباين إنما هو نتاج طبيعي للرأسمالية عند مستوى من تطورها التي تفترض حفاظاً على صيرورة بقاء نظامها الاجتماعي بالحفاظ على تناقضات مجتمعات المحيط المستعمر وحل تناقضاتها على حسابه.

ثالثاً: إن سياسة التصالح مع الذات التي ينتهجها الاستعمار بعد أن حقق الهرمية المنشودة والأهداف التي تؤسس لسيطرته وتفوقه أنتجت لدى أفراد هذه المجتمعات "الغربية" حساسية اتجاه مثل هذا المصطلح "العالم الثالث" ومن المؤسف والمخجل معاً أن لا تكون لدى من تقع على رأسه ويلات الفعل الاستعماري أية حساسية في التعامل مع هذا المصطلح.

وبالعودة إلى موضوع المياه لنناقش مثلاً هذه العبارة (ص ٥٦) "تتلقى الضفة الغربية سنوياً حوالي آلفين وخمسماية مليون م٣ من مياه الأمطار ويمكن الاستفادة من حوالي ٦٠٠ مليون م٣ منها، ولكن لأسباب معروفة يسمح لمواطني الضفة استهلاك ١٢٧ مليون م٣ منها...". والسؤال هنا ما هي هذا الأسباب المعروفة، وإذا كان معدي هذه الرزمة ملزمين بسقف يمنعهم من ذكرها فنحن غير ملزمين بهذا السقف ويمكننا ذكرها ببساطة الحقيقة، أولاً أن حديقة الإنجيل وحمامات السباحة في المستوطنات ضرورة أساسية لحياة المستوطن في حين أن الكفاف المائي لمواطني الضفة تعتبر